

هذا هو الصحيح في نسخة
الشيخ في نسخة
الشيخ في نسخة

المشهور يدعون برسول الله وياي الله وقد برعونه بكنيته باسم بعضهم
بعض الأحوال وقد روي أشعنه عليه السلام ما يدل على كراهة تسمي باسمه
وتنزهة عن ذلك إذا لم يورث قال شيبان وأولادهم يحملون بلعنونهم ويروي أن
عزبك في أهل الكوفة لا يسم أحد باسم النبي صلى الله عليه وسلم كما هو الوجه في الخبر
والصواب جوازها كونه نداء عليه السلام بل ليلطابق الصحابة على ذلك وقد
جاءه منهم أنه جاز وأنها باي القسيم **وروي** أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذن
ذلك لعلي رضي الله عنه وقد أجاز عليه السلام أن ذلك اسم المهدي وكنيته وقد
فصلت الكلام في هذا القسم على ما بين كونه ما هو **الباب الأول**

في بيان ماهو في حقه عليه السلام ثبت أو نقص من تعريض أو غير
اعلم وفقنا الله وإياك أن جمع من سب النبي صلى الله عليه وسلم أو عابه أو الجف
به نقصا في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلة من خصاله أو عرض من أوصافه أو
عاطف من نسب له والأرزاء عليه أو الصغى لشابه أو الغض منه والعيب له
فهو سب له والحكم فيه حكم السب فيل كما ينسبه ولا تستثنى فضلا من أصول هذا
الباب على هذا المقصد والمترى فيه نص في كان أو نحوها وكذلك من لعنه أو
عليه أو متي مضره له أو سب إليه ما لا يلق بمضيه على طريق الذم أو غير
في حقه العزيم بسب من الكلام ونحوه ومكر من القول وروى أو غير
ما جاز من البلاء والمحبة عليه أو عجزه ببعض العوارض البسمة الجاز والجهل
عابه

وذكره في نسخة بن سعد
أنه نظر إلى رجل اسمه
محمد ورجل منسبه
ويقول نعم الله بك يا
محمد وضع فقال عمر
لأن أخيه محمد بن
سعد بن زيد بن
سعد الأريفي
يكنى محمد
وأنه لا ينبغي
مجانسة
دهود حنظلي
وسماه
محمد بن
واراد عمر
يمنع الناس
أن يسموا أحدهما
الأخيار ثم أسكت
محمد بن

لن هو وهذا كله أجماع العلماء وأما الفروي من لدن الصحابة وضوا الله عليهم
العلم جازا قال أبو بكر بن محمد أجمع عوام أهل العلم على أن سب النبي صلى
الله عليه وسلم تعقل ومن قال ذلك ما لك من الناس والذم واحد وانحى هو
مدح الشافعي قال القاضي أبو الفضل وهو مفسر قول أبي بكر الصديق رضي
الله عنه والقبول بوسه عند هؤلاء وبسبهم قال أبو حنيفة وأصحابه والنوري
وأهل الكوفة والأوراعي في المسلم كتمه فالواقي ردة وروي مثله الوليد بن
سلم عن مالك وحكي الطبري مثله عن أبي حنيفة وأصحابه فمن نقص النبي
صلى الله عليه وسلم أو سب منه أو كذبه أو قال بخون فمن سبته ذلك ردة
كالنفسه على هذا وقع الخلاف في استنابته وكفره وهل قبله جدا وكفر
كما سببه في الباب الثاني إن شاء الله تعالى ولا يعلم خلافا في استنابته دمه
علاء الأوصار وسلب الأئمة وقد ذكر غير واحد الإجماع على كونه وكفره
وأشار بعض الظاهرية وهو أبو محمد علي بن أحمد الفارسي في الخلاف في تكفير
المستخف والمعروف ما قرئ منه قال محمد بن محبوب أجمع العلماء على أن سب
النبي صلى الله عليه وسلم المنقوص له كفر والوعيد بجاز عليه بعد أن الله
وهو عند الأمة القتل ومن شك في كفره وعذابه كفره وأحججهم
بما جاز من جلاله في مثل هذا فنزل خالد بن الوليد مالك بن نويرة
بقوله عن النبي صلى الله عليه وسلم صاحبه وقال أبو سلمة الخطابي لا أعلم أحدا

هذا هو الصحيح في نسخة
الشيخ في نسخة
الشيخ في نسخة

سار
كالنفسه